

معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ومساهمتها في خلق الأزمات المالية

دراسة حالة المعايير IAS39 و IFRS9 و IFRS13 والأزمة المالية لسنة 2008

The International Accounting Standards IAS / IFRS and its contribution to the creation of financial crises

Case study of standards IAS39 , IFRS9, IFRS13 and the 2008 financial crisis

د. شوقي طارق¹ / جامعة سطيف¹ (الجزائر)، tarekchougui@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019 / 12 / 31

تاريخ القبول: 2019 / 09 / 18

تاريخ الاستلام: 2019 / 06 / 13

ملخص

جاءت معايير المحاسبة الدولية لتخلق نوع من التوافق المحاسبي بين الدول وهو الهدف من وراء إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تتناول مواضيعها أهم المشكلات المحاسبية التي يواجهها التطبيق المحاسبي بإعطاء توجيهها وإرشادات لكيفية التطبيق، وكان التطبيق الصارم لها من طرف المؤسسات بمختلف أنواعها خاصة المالية منها مساهما فعلا في خلق الأزمات المالية وهو ما حدث مع المعيار الدولي IAS39 والخاص بالأدوات المالية وتأثيرها في خلق الأزمة المالية 2008 ومحاولة تصحيح الأخطاء الواردة وتحت الضغط تم مراجعة هذا المعيار وتعويضه بالمعيار IFRS9 والذي بدأ تطبيقه منذ بداية 2018 في انتظار آثاره.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، معايير المحاسبة الدولية، المعيار IAS39، المعيار IFRS9

Abstract:

The International Accounting Standards were designed to create an harmonization of accounting between countries. The aim of the IASB is to establish the main accounting problems facing the accounting application by giving guidance and guidance on how to apply them. In the creation of financial crises, which happened with the international standard IAS39 on financial instruments and their impact on the creation of the financial crisis 2008 and try to correct the errors received and under pressure This criterion was reviewed and compensated with IFRS 9, which began since the beginning 2018 waiting for its effects.

Keywords: Financial Crisis, International Accounting Standards, IAS 39, IFRS 9

¹ المؤلف المرسل: شوقي طارق، الإيميل: tarekchougui@yahoo.fr

I - تمهيد :

عاش الاقتصاد الدولي الحديث منذ بداية القرن العشرين العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية أدت به إلى الانهيار وجعل العديد من الدول تعاني من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها، سبب لها الكثير من المشاكل كادت في بعض الحالات تؤدي إلى زوال بعض الدول، حيث إن أسباب الأزمات عديدة ومتنوعة تبدأ بانهيار أسعار المنتجات أو أسواق المال لتنتهي بعدم قدرة الدولة على تلبية أدنى متطلبات المواطنين ثم إعلان حالات العجز حتى في سداد أجور مستخدمي الإدارات العمومية. ومنذ أن بدأت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 والعالم يحصن نفسه من وقوع أزمات أخرى إلا أن اختلاف المصالح بين الدول والصراع المستمر بينها يؤدي في كل مرة إلى نشأة أزمات أخرى، وباعتبار المحاسبة جزء مهم من الاقتصاد ومنذ سبعينيات القرن الماضي تم العمل للوصول إلى نوع من التوافق في الممارسات المحاسبية بين الدول والتي كانت مختلفة في كثير من الأحيان إلى درجة التضاد ما جعلها تقف في وجه تطور الاقتصاد العالمي ومنع الشركات العالمية من البحث عن أسواق جديدة ، وعلية تم تأسيس الهيئة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية سنة 1973 بلندن كنتيجة لإجتماعات كثيرة سبقتها والتي تهدف إلى إصدار معايير محاسبية من الشكل IAS/IFRS تعالج العديد من المشكلات المحاسبية الصعبة وذات البعد الدولي من خلال إعطاء حلول نظرية لها، بحيث تتميز هذه المعايير بالاختيارية غير واجبة التطبيق إلا في الدول التي تبنتها من خلال قوانينها ، وتجدر الإشارة هنا أن المقاربة الانجلوساكسونية هي المسيطرة على عمل هذه الهيئة، وبالتالي يغلب رأي الدول المتقدمة بزعمارة الولايات المتحدة وبريطانيا. إن الالتزام بتطبيق المعايير يجعل المؤسسات تتقيد بما جاء فيها، وبالتالي احترام متطلباتها وهو ما حدث عند تطبيق المعيار الدولي IAS39 الذي يلزم المؤسسة استخدام مدخل القيمة العادلة عند تقييم أصولها المالية مما جعل المؤسسات تخسر مبالغ كبيرة من أصولها وأعتبر بأنه أحد أسباب أزمة 2008 وعليه وتحت ضغط أصحاب المصالح ومجموعة العشرين تقرر مراجعة المعيار إلى درجة إلغائه وتعويضه بمعيار جديد IFRS13 وآخر خاص فقط بالقيمة العادلة IFRS13 على الأقل لتخفيف أضرار الأزمات.

1.1- إشكالية البحث :

مما سبق يمكن طرح إشكالية المداخلة في: ما تأثير معايير المحاسبة الدولية في خلق الأزمات ؟ وما العلاقة بين المعايير IAS39 و IFRS9 و IFRS13 والأزمة المالية 2008 ؟

وللإحاطة بأهم محاور المداخلة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الأزمة وما هي أنواعها؟
- كيف جاءت معايير المحاسبة الدولية؟
- ما علاقة معايير المحاسبة الدولية والأزمات المالية والاقتصادية؟

2.1. - أهمية البحث :

إبراز العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وخلق الأزمات من خلال دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2008.

II - مدخل للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية:

II - 1 - مفهوم الأزمة: عرف الباحثون الأزمة تعريفات متعددة و من أهم هذه التعاريف ما يلي: عرفها القاموس الإنجليزي ويسترن Webster Dicyionary الأزمة تعريفاً يمتاز بالعمومية كونها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم.¹ و عرفها القاموس الأمريكي long new universal dictionary تعريفاً على المستوى الكلي للبلد كونها هجوم مؤلم مفاجئ و غير متوقع يتميز بالخطر خاصة في الشؤون السياسية والاقتصادية،² أما تعرف الأزمة إستناداً لأثارها قصيرة الأجل على المنشأة كونها الموقف المفاجئ والحد الذي يهدد الكيان بالانهيار في وقت قصير.³

II - 2 - مفهوم الأزمة الاقتصادية:

تعرف الأزمة الاقتصادية *economic crises* بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في احد الأنشطة الاقتصادية أو ي مجمل لنشاط الاقتصادي ي بلد ما أو عدة بلدان وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض و لطلب (الإنتاج والاستهلاك).⁴

II - 3 - مفهوم الأزمة المالية:

يقصد بها ظاهرة تعرف بنتائجها و من مظاهرها انهيار البورصة و حدوث مضاربات نقدية كبيرة و متقاربة و بطالة دائمة، و تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظم المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير لمالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي، تم تعريفها كونها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد و يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلا و الفقاعة السعرية أو المضاربية هي بيع و شراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.⁵

II-4- أنواع الأزمات المالية:

تتعدد أنواع الأزمات المالية و تختلف تصنيفاتها و يمكن إن نخلص إلى التصنيف التالي أو اعتماده: أزمة مديونية خارجية هي أزمات تعني إن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية أو تسديدها، أزمة مصرفية هي نوع من الأزمات التي يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع عند تدافع شديد للمودعين ، أزمات عملة التي تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بلغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة و تحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات التقديرية قرار بخفض العملة، أما أزمات أسواق المال، حالة الفقاعات تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بالفقاعة حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كما الأسهم على سبيل المثال. هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل.⁶

III- مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS:

III-1- ماهية معايير المحاسبة الدولية:

إن لجنة معايير المحاسبة و المنوط بها إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تقدم حولا لبعض المشاكل المحاسبية و إعطائها طابع العالمية من أجل توحيد الممارسة المحاسبية لتلك القضايا حتى تكون معيارية و قابلة للعمل بها في مختلف الدول التي بدأت تطبيقها الفعلي. وقبل التطرق إلى مفهوم المعيار المحاسبي من الضرورة الوقوف على معنى المصطلح باللغة الفرنسية : NORME : هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها القاعدة ، أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع و مقياس إلى معرفة الشيء و تحديد ميزاته بدقة.⁷ و كتعريف للمعايير المحاسبية " هي أنماط أو نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق " بينما يعرفها آخرون على أنها تمثل محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي و جعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة ، في حين يرى الشيرازي،⁸ " أن المعايير المحاسبية تمثل أحكاما خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث."

وعليه فإن المعايير المحاسبية هي ليست بذاتها إجراءات لكنها تبين الإجراءات المحاسبية و القاعد التي تغطي تفاصيل حالات معينة كما أكدا على ضرورة أن تكون المعايير المحاسبية متماسكة و منظمة و منضبطة. تمثل المعايير في مجموعها آراء متكاملة تهدف في مجملها إلى تحقيق ما يلي : المعيار مرشد أساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة أو أكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة، ويساعد المعيار في إرشاد و تقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم، و المعيار يمثل أحكاما تتعلق بعنصر معين من

القائم المالية أو نوع معين من العمليات و المشاكل المحاسبية، كما يركز على القياس و التقرير المحاسبي بهدف رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية، ويتم إصداره من طرف جهاز أو هيئة حكومية حتى الاعتراف والقبول به.

III-2- أهمية المعايير المحاسبية وأسباب تعددها:

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة هناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها و ضرورة وجودها ، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:⁹

-إن المعايير المحاسبية مدعومة منطقيا وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين حتى وان كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة، تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي و ما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة، كما أن وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس و التوصيل يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية و المصلحة العامة من ناحية أخرى، ثم إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة و ضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين و تحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة و تعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات ن أطراف خارجية، و منه من الصعب تحديد سبب وحيد مسئولاً عن تعدد المعايير لأن التعددية هي محصلة لعدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و تكنولوجية و سياسية و اكبت التطور المهني و الأكاديمي للمحاسبة، ويمكن الإشارة إلى أهمها:

-كان لحدوث الأزمات التي اجتاحت العالم في منتصف القرن الماضي و ما ترتب عليها عمليات تصفية و اندماج بين الشركات المساهمة الكبيرة و ما نتج من تكتلات تجارية و اقتصادية دولية و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ، الأمر الذي ساعد على ظهور المنظمات المهنية و تعاظم دورها بحيث أخذت تفرض نفسها ووجودها على الدولة و المجتمع المالي و لعبت دورا أساسيا في توجيه العمل المحاسبي و رفع الوعي المحاسبي ، وقد ترتب عليه إصدار معايير محاسبية جديدة لمواجهة الظروف المستجدة ، بالإضافة إلى تأثير معظم دول العالم بموجات التضخم و ما ترتب عليها من إعادة النظر في فرض ثبات النقد بأنه غير واقعي ن مما أدى إلى إصدار معايير جديدة تتعامل مع ظاهرة تغيرات الأسعار، ثم أن لتأثير جماعات الضغط و نجاحها في أن تتدخل في عملية وضع معايير المحاسبة و توجيهها لأغراض معينة و من أمثلة ذلك ما حدث بالنسبة للمعيار رقم 19 لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB تحت عنوان "المحاسبة و التقرير عن شركات و البترول و الغاز" و ذلك بإجبار المجلس على تغيير موقفه بشأن إلزام تلك الشركات بطريقة الجهود الناجحة ن وكذا تلك الضغوط التي تمارسها جمعيات حقوق الإنسان و حماية البيئة وغيرها و التي تطلب معلومات عن مدى مساهمة المؤسسة في النواحي الاجتماعية، و من ثم تؤثر على جهات وضع المعايير لمراعاة متطلباتها بإصدار معايير جديدة، إن اختلاف آراء الجهات واضعة المعايير و اختلاف درجة الالتزام القانوني لكل منها يفسح المجال لتعدد المعايير وذلك من بلد لآخر و بالتالي على المستوى الدولي، و يشير البعض إلى أن المبادئ المتعارف عليها هي أهم أسباب تعدد المعايير المحاسبية ن لا سيما و أنها تسمح بمعالجات عديدة لنفس المشكلة المحاسبية باعتبار أن المعايير المحاسبية تعتبر ترجمة للمبادئ المحاسبية في التطبيق العملي.

III-3- محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تطورها المستمر:

ما يمكن ملاحظته أن معايير المحاسبة الدولية قد تأثرت بوجهي النظر الأمريكية و البريطانية بحكم أنهما الدولتين السابقتين لوضع معايير محلية، وعلميه و لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ضرورة تنقيد بالمحددات التالية:¹⁰

-عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير بالكامل على مستوى كل الدول نظرا لاختلاف البيئة و الثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير، لأنها في الغالب هي موجهة لمهنة المحاسبة المتقدمة (محاسبيا).

-الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، إذ نجد في كثير من المعايير عدة بدائل أو مرجعيات يمكن تطبيقها.

-يتطلب تطبيق بعض المعايير في بعض الدول تعديلا في أنظمتها وتشريعاتها و الأوامر التي تصدر بموجبها، وهذا ما يتميز بشيء من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين كما هو الحال بالنسبة للمعيار المحاسبي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل لاعتبار كثير من الدول أنها قضية داخلية.

-اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير ، إذ يكون التطبيق سهلا لدى الدول المتقدمة و صعبا نوعا ما لدى الدول النامية.

-الضغوطات السياسية الممارسة على مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* في وضع المعايير أو تعديلها ، وهذا ما يتجسد في تطبيق بعض الدول للمعايير الأمريكية بحكم تبعيتها لها سياسيا أو ايدولوجيا.

-إن معايير المحاسبة الدولية هي دائمة التغير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات (*IFRIC*) والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة وتغير الظروف المختلفة (اقتصادية، سياسية، تكنولوجية). وعليه فان المعايير المحاسبية هي في تطور مستمر لكونها تتميز بالمرونة و قابلية التعديل و التغير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية و حتى إلغائها في بعض الأحيان إذا كانت غير ملائمة للواقع ، و منه فعملية التحديث لهذه المعايير هي مستمرة تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال على المستوى العالمي بحكم أن المحاسبة جزء لا يتجزأ عن هذا المجال.

III-4- مجلس معايير المحاسبة الدولي *IASB* ومسؤوليته في إعداد المعايير:

بعد التغير الذي طرأ سنة 2001 كما سبق الذكر أعيدت هيكلة هذه اللجنة والتي أصبحت مهيكلتة من اللجان الفرعية أو أفواج العمل التالية¹¹:

أ- مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB*: يعتبر أهم مجلس داخل هذه الهيئة تم إنشاؤه في 6 فيفري 2001 ، يضم هذا المجلس 14 عضوا يتم من طرف المسيرين و لا يمكن لأحد هؤلاء الأعضاء أن يكون في نفس الوقت عضوا وإداريا (12 منهم دائمين و 2 مؤقتين) 7 أعضاء من بين 12 الدائمين مكلفون بالتنسيق مع هيئات إعداد المعايير على المستوى الدول الأعضاء وذلك من أجل تقريبها بمعايير هذه الهيئة ، يتوزع أعضاء هذا المجلس جغرافيا كما يوضحه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): يوضح تركيبة مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB*

المنطقة	أوروبا	أمريكا الشمالية	باقي العالم	المجموع
معدّي المعايير	2	2	1	5
المراجعين	1	1	1	3
المحضرين	3	0	1	4
الجامعيين	1	1	0	2
المجموع	7	4	3	14

Source :Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton , Comptabilité Internationale , Edition Vuibert , 1997 , P132

منذ سنة 2001 لم يصبح هؤلاء الأعضاء ممثلين لبلدانهم، تتمثل أهم مهمة لهذا المجلس في تحضير والتصويت على المعايير الجديدة المقترحة تحت التسمية الجديدة "المعايير الدولية للتقارير المالية" ، و في ظل هذا المجلس يتم البحث عن حالة التوازن بين مختلف

الأعضاء المنحدرين من عدة دول ، وذات أصول اجتماعية – مهنية مختلفة (مراجعين ، مديرين ماليين ...الخ) ، ولتحقيق التوازن الفكري بين الأعضاء من خلال الخبرة المهنية المكتسبة ، فالتنظيم التأسيسي للهيئة يضع التعليمات التالية:

- على الأقل خمسة أعضاء من هذه المجلس يجب أن يملكون خبرة في مجال المراجعة.
 - على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون خبرة في مجال إعداد القوائم المالية .
 - على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون خبرة في مجال استخدام القوائم المالية.
 - على الأقل عضو منهم لديه خبرة في مجال التعليم الجامعي.
- يتم نشر مشروع المعيار المحاسبي للتصويت ، وكذا مشاريع التفسيرات أو عند المصادقة عليها باستعمال اللغة الانجليزية ، إن مدة التمثيل لهؤلاء الأعضاء هي خمسة سنوات على الأكثر ، يمكن تجديدها مرة واحدة فقط ، يحصلون على مقابل مادي بقدر مسؤولياتهم والتي يتم تحديده من طرف إداري الهيئة.

ب- اللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية *IFRIC:(International Financial Reporting Interpretations Committee)*

مهمتها توضيح طريقة تطبيق المعايير المعدة من خلال شرحها وتفسيرها للمعايير *IFRS* التي يصدرها *IASB* ، تضم 12 عضوا لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، يعينون من طرف المسيرين ، وتنحصر مهامها الأساسية في:

- تفسير وتقديم تعليقاتها حول التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية ، في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة ، كما تنفذ مهامها أخرى حسب طلب هذا الأخير.

- يقوم بالرد على المجلس حول التفسيرات النهائية والحصول على موافقته.

ج- لجنة استشارية للمعايير : *SAC (Standards Advisory Consil)* تضم ممثلين عن الهيئات المهنية الوطنية تعطي آراءها حول المشاكل الكبيرة التي يواجهها *IASB* موافقتها ضرورية لتسجيل أي موضوع معين ليدخل ضمن برنامج عمل *IASB* ، تضم حوالي 30 عضوا يعينون من طرف أعضاء مجلس الحكام *Trustees* لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، وعليه تتمثل مهامها الأساسية في:

- تقديم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة حول القرارات المتعلقة بإعداد المعايير.
- إعلام المجلس بوجهات النظر لمختلف المنظمات والأطراف ذات العلاقة المتعلقة بمشاريع المعايير.

د- لجنة الإداريين أو المسيرين *Trustees* وهي بمثابة مجلس إدارة هذه الهيئة ، تدار من طرف 19 حكما (مجلس المراقبة) يعينون لاعتبارات جغرافية وكذا تمثيلهم لمختلف أسواق رؤوس الأموال المنتشرة عبر مناطق العالم هؤلاء الحكام مهمتهم الأساسية تحديد السياسات الإستراتيجية وتعيين أعضاء اللجان السابق

IASB ، *SAC* ، *IFRIC* وإعداد الميزانية وإجراء مختلف التغييرات المكونة للجنة ككل ، مدة الحكام هي 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعلى العموم تكون مناطق تمثيلهم كما يلي:

6 أعضاء يمثلون أمريكا الشمالية.6 أعضاء يمثلون أوروبا. 4 أعضاء يمثلون آسيا والمحيط الهادئ. 3 أعضاء لباقي المناطق الجغرافية العالمية.

يمكن ذكر المهام المنوطة بهؤلاء المسيرين وذلك بغية احترام كل تعليمات الهيئة هي ما يلي:

- ضمان مسؤولية التمويل.
- نشر تقرير سنوي حول نشاط الهيئة.
- تعيين مختلف أعضاء باقي اللجان وإعداد عقود عملهم وخصائص مهامهم.
- تقييم الإستراتيجية السنوية لعمل الهيئة ككل ومدى فعاليتها.
- المصادقة كل سنة على ميزانية الهيئة.
- تقييم الإشكاليات الكبرى والهامة التي تتطرق لها المعايير المحاسبية.
- إعداد وتعديل القانون الداخلي المسير للهيئة .

III-5- مسار إعداد المعيار المحاسبي و عرض مختلف المعايير المصدرة:

قبل التطرق لمختلف المعايير التي أصدرها هيئة معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها سواء في شكل معايير المحاسبة الدولية IAS حتى 2001 أو في شكل المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS بعد هذا التاريخ، نستعرض المسار أو المراحل التي تمر بها عملية إعداد معيار ما حتى صدوره الرسمي.

أ- مسار (Le Processus) إعداد معيار محاسبي؛ يتم إتباع نفس المعيار لإعداد المعايير المحاسبية الذي هو معتمد في الدول الأنجلو- ساكسونية، وهي مهيكلتة لتسمح لكل المهتمين بهذه المعايير (هيئات إعداد المعايير الوطنية معدي و مستخدم القوائم المالية... الخ) بأن يبدوا وجهة نظرهم فيها والخطوات المتبعة لإعداد المعيار المحاسبي هي:

- تقديم النقاط المراد (مشكلة محاسبية) طرحها للاستشارة من طرف المجلس الاستشاري للمعايير SAC حول إمكانية إصدار بشأنها معيارا جديدا.

- إعداد ونشر وثيقة للنقاش قابلة للنقد و التعليق من طرف الجمهور الواسع.

- إعداد منشور استجواب (Exposé-sondage) والذي يجب أن يصادق عليه من طرف 8 أعضاء من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على الأقل، قبل طرحه للتعليق عليه و مناقشته.

- فحص و تدقيق التعليقات الواردة بعد عملية نشر وثيقة النقاش و منشور الاستجواب.

- تحرير و إعداد المعيار النهائي الذي يجب أن يصادق عليه 8 أعضاء من IASB.

ب- عرض المعايير المحاسبية الصادرة لغاية 2017؛ إن المرجع الدولي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS يتمثل في:

- الإطار المفاهيمي لهذا المجلس الذي يحتوي على المبادئ المحاسبية المقبولة.

- المعايير المحاسبية الدولية بالتسمية القديمة IAS أو بالتسمية الجديدة IFRS.

- التفسيرات المتعلقة بهذه المعايير التي تعدها لجنة التفسيرات الدولية IFRIC.

و فيما يلي يمكن جمع مختلف المعايير التي تم إصدارها إلى غاية 2017 تحت التسمية القديمة و الجديدة من خلال الجدول التلخيصي التالي:

جدول رقم (2) : يوضح معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS الصادرة لغاية 2017

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ إصدار المعيار أو تعديله وسريان تطبيقه على الترتيب
IAS 1	عرض القوائم المالية	1975 – 1998
IAS 2	المخزون السلعي	1976 – 1995
IAS 7	قائمة التدفقات المالية	1977 – 1994
IAS 8	صافي ربح أو خسارة الفترة و الخطاء و تغيرات السياسات المحاسبية	1978 – 1993
IAS 10	الأحداث المحتملة و اللاحقة لإعداد القوائم المالية	1978 – 1994
IAS 11	عقود المقاولات	1979 – 1995
IAS 12	المحاسبة عن ضريبة الدخل	1979 – 1996

1997 – 1981	عرض المعلومات المالية لقطاعات المنشأة	IAS 14
1998 – 1982	المحاسبة عن الممتلكات و التجهيزات و المعدات	IAS 16
1997 – 1982	المحاسبة عن عقود الإيجار	IAS 17
1993 – 1982	الاعتراف بالإيراد	IAS 18
1999 – 1983	المحاسبة عن منافع التقاعد	IAS 19
1994 – 1983	المحاسبة عن المنح والإعانات الحكومية	IAS 20
1993 – 1983	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS 21
1993 – 1984	رسملة تكلفة الاقتراض	IAS 23
1994 – 1984	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	IAS 24
1994 – 1987	محاسبة عن الإفصاح عن صناديق المعاشات	IAS 26
1994 – 1989	القوائم المالية الموحدة والانفرادية	IAS 27
1998 – 1989	المحاسبة عن المساهمة الشركات الشقيقة	IAS 28
1994 – 1989	الإفصاح المالي عن الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS 29
1990	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
1994	الإفصاح المالي عن الحقوق في المشروعات المشتركة	IAS 31
1998 – 1995	الأدوات المالية الإفصاح و العرض	IAS 32
1999	ربح السهم	IAS 33
1999	محاسبة تدني قيمة الأصول	IAS 36
1999	المخصصات و الأصول المحتملة و الالتزامات المحتملة	IAS 37
1999	الأصول المعنوية	IAS 38
2001	الأدوات المالية الاعتراف و القياس	IAS 39
2001	المحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية	IAS 40



2003	المحاسبة عن أعمال الزراعة	IAS 41
2004-2013	تبنى معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى	IFRS 1
2010-2005	الدفعة المرتكزة على الأسهم	IFRS 2
2010-2004	اندماج الأعمال	IFRS 3
2009-2004	عقود التأمين	IFRS 4
2010-2005	الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع والعمليات غير المستمرة	IFRS 5
2006	اكتشاف وتقييم الموارد المعدنية	IFRS 6
2013-2007	الأدوات المالية - الإفصاحات	IFRS 7
2010-2009	القطاعات العملية	IFRS 8
2018-2014	الأدوات المالية	IFRS 9
2013	القوائم المالية المدمجة	IFRS 10
2013	الشراكة	IFRS 11
2013	المعلومات الواجب الإفصاح عنها عن الفوائد في الشركات الأخرى	IFRS 12
2013	القياس بالقيمة العادلة	IFRS 13
2016	حسابات المؤجلة النظامية	IFRS 14
2018	إيرادات النشاطات العادية من العقود مع العملاء	IFRS 15
2019	عقود الإيجار	IFRS 16
2019	عقود التأمين	IFRS 17

المصدر: موقع خاص بمعايير المحاسبة الدولية باللغة الفرنسية تم الإطلاع عليه يوم 2017/12/12 www.focuihrs.com

IV- مساهمة معايير المحاسبة الدولية في خلق الأزمات المالية:

IV-1- عرض أزمة 2008 (الرهن العقاري):

منذ منتصف صيف عام 2007 ، كان النظام المالي العالمي في أزمة مالية عميقة تميزت بتقلبات كبيرة في السوق وندرة الائتمان، هذه الأزمة التي كانت مقتصرة في البداية على سوق العقارات في الولايات المتحدة ، قد انتشرت بشكل جغرافي تدريجياً، حيث أخذت بعداً قارياً يؤثر على النظام المالي العالمي بأكمله خاصة القطاع المصرفي. يرجع ذلك لدور الابتكارات المالية في

نقل وتقدير المخاطر التي تؤدي إلى نقاش حول الشفافية المالية للشركات المتورطة فيالتوريق والسيطرة على المخاطر الداخلية وتنظيم أنظمة التحكم والإشراف التحوطي والرقابة المصرفية ، فضلا عن مزايا وعيوب محاسبة القيمة العادلة التي تم إدخالها على وجه الخصوص من خلال معايير المحاسبة الدولية¹³.

IV-2- علاقة المحاسبة بالمؤسسة:

إنها ليست المرة الأولى(أزمة 2008) التي كانت المحاسبة متهمة بإحداث مشاكل للمؤسسات ففي عام 2000 ، أعلنت شركة إنرون عن عائدات بلغت 101 مليار دولار والشركة ظهرت في عام 2001 في المركز السابع في قائمة "Fortune500" و في أغسطس 2000 كان سهم إنرون بقيمة 90 دولارًا وانخفضت القيمة إلى 0.30 دولار في أواخر عام 2001 وأعلنت الشركة إفلاسها . بشكل عام ، من المثير للاهتمام أن نفهم كيف تغير وضع البنوك الأمريكية في السنوات الأخيرة وأصبحت هشة. بين عامي 1990 و 2008 ، ارتفعت حصة الأصول المالية في الميزانيات العمومية لأكبر عشر بنوك أمريكية من 10٪ إلى 50 ٪ في حين انخفض عدد البنوك من 15000 إلى 8000. في نهاية عام 2007 ، وكان لدى 15 مؤسسة مصرفية كانت تمتلك مجتمعة 857 مليار دولار من الأسهم و أصولاً إجماليها 13.6 تريليون دولار في الميزانية العمومية و 5.800 مليار دولار. خارج الميزانية العمومية ، مما يؤدي إلى نسبة مديونية (النسبة بين الأصول والأموال الخاصة) من 23 إلى 1 ، وقد اشتركت هذه البنوك نفسها في التعامل بالمشتقات بمبلغ قدره 216000 مليار دولار، كل هذه مؤشرات تؤكد وجود أزمة ما¹⁴.

IV-3- الدور المحاسبي في المؤسسات المالية:

إن ما يثير الاستغراب أن الخسائر كانت مفاجئة في الربع الأول من هذا العام(2008)! وحتى تتضح الصورة، فإنه من الناحية المحاسبية هناك ما يسمى بالاعتراف بالخسائر وهناك ما يسمى بتحققها. وأنه طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر، يجب الاعتراف بالخسائر المحتملة (ولذلك معايير معمول بها ومتعارف عليها). بحيث يتم تكوين احتياطي ديون مشكوك فيها لمقابلة هذه الخسائر المحتملة. والغريب في الأمر أننا ومنذ سنوات نسمع عن تفاقم مشكلة الرهن العقاري، وأثرها على البنوك والمؤسسات المالية العالمية، لكننا لم نسمع عن تكوين احتياطات كافية لمواجهةها! ومن المعروف أنه وطبقاً لمعايير المحاسبة المالية فإن مثل هذا الاحتياطي يجب تكوينه ليحمل على قائمة الدخل بالفترة التي تم اكتشاف الخسارة فيها طبقاً لمبدأ الفترة المحاسبية الذي يوجب تحميل كل فترة محاسبية بكافة ما يتعلق بها من آثار أحداثها المالية. وعلى أن يتم الاعتراف بالأرباح إذا تحققت وبالخسائر إذا كان هناك احتمال لوقوعها، لكن الذي يُعلن عنه هذه الأيام أن هناك خسائر تظهر مفاجئة ويتم شطبها مباشرة من قائمة الدخل للفترة الحالية بعام 2008 من دون إشارة إلى أن هذه الديون قد سبق تكوين احتياطي ديون مشكوك فيها بالأعوام الماضية. والخطورة هنا، أن هذه الخسائر كان يجب تحميلها على ملاك أسهم هذه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالفتريات الماضية. ثم أن المسألة القانونية يمكن أن تطول مجالس إدارات هذه الجهات كونها لم تعط الشفافية الكافية عن هذه الخسائر، ومن الطبيعي أن من تسربت له هذه المعلومات وتمكن من معرفة أخبار هذه الخسائر في ذلك الوقت؛ فإنه استفاد منها وتخلص من هذه الأسهم بأسعار قبل شيوع أخبار خسائرها وانخفاض أسعارها بالسوق. كما أن مجالس إدارات ومراجعي حسابات هذه المؤسسات التي لم تعلن عن خسائرها في وقتها، وإذا ثبت أن أيا من مؤسسات التقييم قد أعطت أرقاماً غير حقيقية؛ فإنها تشترك في المسؤولية القانونية. ومن المعروف وخصوصاً للاقتصاديين والمحاسبين أن ميزانية أي بنك تتكون من طرفين أو جانبين هما طرفا الأصول والالتزامات، وبعبارة أدق محاسبيا واقتصاديا مصادر الأموال واستخداماتها، وإذا ما علمنا أن مصادر الأموال تتكون من مصدرين رئيسيين هما، مصدر داخلي متمثل برأس المال (حصة المساهمين) ومصدر خارجي ممثل بالودائع بمختلف أنواعها، حيث تعمل البنوك على استقطاب الودائع من العملاء مقابل فوائد منخفضة عادة، وتقوم بتوظيفها من خلال الاستثمار أو إعادة إقراضها للعملاء الباحثين عن الأموال مقابل فوائد مرتفعة وهذا المصدر يشكل أكثر من 90% من توظيفات البنوك للأموال المودعة لديها¹⁵.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الإفلاس هو الموقف الذي تعجز فيه المؤسسة عن مواجهة التزاماتها طويلة وقصيرة الأجل حيث تكون الأصول اقل من قيمة التزاماتها (الودائع)، من هنا نلاحظ أن جميع المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كانت قيمة موجوداتها

(القروض والاستثمارات) اقل من قيمة التزاماتها بكثير (الودائع) وقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية علي ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدني من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حداً أدني من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته علي حجم ملكيته للأصول العينية. ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة علي البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية، و لكن ما حدث أن البنوك توسعت في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة *UBS* ، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك *Lyman* كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدنين لمشكلة في السداد وهو ما حدث بالنسبة للأزمة العقارية.

إن النظام المحاسبي المتمثل في المعيار الدولي للتقرير المالي (*IFRS*)، والذي تستخدمه الآن الشركات الكبرى في مختلف أنحاء العالم يعاني من عجز. ويكمن عجز هذا النظام في عدم قدرته على تخفيف العدوى النظامية الناتجة عن تحركات أسعار الأصول. فحين تتحرك أسعار الأصول تضطر الشركات المالكة لهذه الأصول إلى إعادة تقييمها في دفاتر موازنتها كل ربع عام. وتؤدي التقارير الموقوتة عن مكاسب رأس المال غير المحققة والخسائر إلى تقلب حصص الشركات التي تملك هذه الأصول، الأمر الذي يتسبب في إرسال موجات تصادمية عبر النظام المالي.

V- المعايير الدولية *IAS39* و *IFRS9* و *IFRS13* وعلاقتها بالأزمة المالية 2008:

V-1 - أثار الأزمة المالية 2008 على الدور المحاسبي في المؤسسات المالية:

أوضحت الأزمة ضعف الرقابة والضوابط على الأسواق المالية الأمريكية، واندفاع الكثير من مديريها لتحقيق الأرباح بأقصى درجات المخاطرة، واضطرت الحكومة الأمريكية للتدخل فقامت بتأميم شركتي «فريدي ماك» و«فاني ماي»، أكبر مؤسستين للإقراض العقاري في الولايات المتحدة، إن هذه الأزمة ستؤدي إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، إذ لابد من وضع ضوابط أكبر على عمليات الإقراض العقاري، وعلى عمليات بيع القروض بين البنوك كأصول مستثمرة، كما انه لابد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق. وتبحث الخطط في تخفيف قواعد محاسبية تجبر البنوك على تسعير أصولها بانتظام لتفادي إحداث بلبلة في الأسواق مع تقلب قيمة السندات المكفولة برهون عقارية وإعادة هيكلة جذرية لنظام الرقابة المصرفية ليشمل الاتحاد الأوروبي ككتلة وليس كدولة مستقلة كما تشمل الحد من عمليات البيع على المكشوف وهو ما تم البدء فيه فعلياً.

V-2 - علاقة المعيار الدولي *IAS39* بأزمة 2008 :

يعتقد البعض بأن تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي 157 والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدولي (*IAS39*) يعتبر من أسباب الأزمة وخصوصاً في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار. ويربط البعض تقييم الأصول بالقيمة العادلة والأزمة المالية. وهم يزعمون أن معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية واستخدام القيمة العادلة التي يفرضها لعبت دوراً مهماً في قرارات تدني قيمة الأصول المالية للبنوك وأحدثت آثار سلبية لاستقرار النظام المالي في المجمل لمدة ثمانية عشر شهراً ، يخضع مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* وكنظيره في الولايات المتحدة مجلس معايير المحاسبة المالية *FASB* والهيئات التنظيمية المصرفية ، بما في ذلك لجنة بازل، للضغط من أجل مراجعة القواعد المحاسبية لإزالة جزء على الأقل من تأثير تقلبات الأسعار فتم نشر معيار جديد *IFRS 9* منذ بداية 2009 ولكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنقسم على مدى تطبيقه.¹⁶ وعليه فقد تضمنت خطة الإنقاذ قسمين 132 و 133 يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث ينص القسم 132 *Authority to suspend* "mark to market accounting" على هيئة الأوراق المالية تملك صلاحية تعليق تطبيق المعيار 157 لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين. وينص القسم 133 *Study on mark to market accounting* على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب

علمها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة 90 يوما حيث تتضمن الدراسة: أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية، أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال 2008، اثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية *FASB* بتطوير المعايير المحاسبية، مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم 157. ووجه الاتهام أخيراً إلى نظام محاسبة تقييم الأصول على أساس أسعار السوق المفترضة هو عامل مساعد أو سبب الأزمة المالية الأخيرة، ووفقاً لهذه المقولة، فإن بسط هذا التقييم على جميع محافظ الائتمان في دفاتر التداول جعل الأرباح تبدو أسوأ مما كانت عليه وأجبر البنوك على السعي لعمليات حقن رؤوس أموال مخفضة . وتضيف هذه المقولة إن من الضروري نبذ هذه الصيغة في التقسيم لمصلحة تقييم المحافظ على أساس كلفتها التاريخية.

3- V - المعيارين *IFRS9* و *IFRS13* كتصحیحات للمعيار *IAS39*:

بغية محاولة استدراك الانتقادات التي وجهت للمعيار الدولي *IAS39* خاصة عند استخدامه لمدخل القيمة العادلة ونتيجة لضغط أصحاب المصالح (مجموعة 20) تم التفكير في إلغاء المعيار السابق وتعويضه لمعيار جديد *IFRS9* وتخصيص معيار كامل للقياس بالقيمة العادلة *IFRS13* .

قال جمال نجم نائب محافظ البنك المركزي المصري، إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية *IFRS 9* من شأنه أن يؤثر على الودائع والقروض، موضحاً أنه من حيث الودائع سيعزز ثقة المودعين في البنوك لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر من السابق، وهو ما يمكن البنوك من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها. وأضاف: "أما من ناحية القروض فإنها ستؤدي إلى تعزيز الدراسة السليمة لملاءة العملاء الائتمانية مما يمثل حماية للبنوك من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية، كما أن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له آثار مهمة على البنوك فيما يتعلق باحتساب مخصصات الاضمحلال ومكونات معيار كفاية رأس المال، كما يساهم في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في إدارة المخاطر وهذا بدوره يتطلب وجود هيكل وإجراءات حوكمة سليمة لدى البنوك لضمان تحقيق التطبيق السليم للمفاهيم التي يتضمنها المعيار". وأشار أيضاً إلى أن هذا المعيار تم إصداره استجابة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، حيث اتضح أن أحد أهم أسباب امتداد أمد الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها، مؤكداً أن المعيار الجديد، يتطلب احتساب مخصصات للديون بناءً على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم السداد من جانب المقترض *Expected Loss* ، لذلك فإن هذا المنتدى سيلقى الضوء على معيار *IFRS 9* من حيث طرق احتساب الخسائر المتوقعة، وتحديات التطبيق، والآثار المترتبة على متطلبات رأس المال بالبنوك، ودور البنوك المركزية في المعالجة الرقابية للمخصصات المحاسبية في ضوء السياسة المقترحة من قبل لجنة "بازل". كما أكد أن البنوك في سعيها نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية *IFRS 9* سوف تواجه العديد من التحديات، تتمثل في ضرورة تعزيز التنسيق بين الوحدات المتخصصة "إدارات المخاطر والائتمان والمالية والالتزام وتكنولوجيا المعلومات"، وضرورة تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر، بالإضافة إلى تحديات جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة، كما تبرز تحديات البنية التحتية وأنظمتها ومنهجيات وأدلة عمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفي على المستوى الدولي، وكذا تدعيم دور إدارات البحوث للوقوف على السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية تمهيداً لإعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة". وقال أيضاً "أفرزت الأزمة المالية العالمية 2007-2009 تداعيات سلبية كان من أبرزها الخسائر التي منيت بها بعض المصارف ذات الأهمية النظامية *GSIBs* ، وعليه فقد طالبت مجموعة العشرين والمستثمرين والهيئات التنظيمية والسلطات الرقابية وواضعي المعايير المحاسبية الدولية العمل على تطوير أسس ومعايير احتساب مخصصات خسائر القروض، وبناء على ذلك فقد أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في يوليو 2014 النسخة النهائية من المعيار رقم 9 ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليحل محل المعيار الدولي رقم 39 بشأن الأدوات المالية، وسيكون العمل به إلزامياً اعتباراً من عام 2018 على المستوى الدولي¹⁷.

ولفت إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية *IFRS 9* هو معيار يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر ويعمل بشكل أساسي على قياس الأصول والالتزامات المالية، من خلال تناول 3 جوانب رئيسية تتمثل في تصنيف وقياس الأصول *Classification and Measurement*، وقياس الخسائر *Impairment*، ومحاسبة التحوط *Hedge Accounting*، وذلك بهدف رفع مستويات الأمان والوصول لمستوى أعلى من الملاء المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة وذلك من خلال بناء نموذج جديد لتكوين مخصصات خسائر القروض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة.

أما المعيار *IFRS 13* الذي تم إصداره في 2011 على أن يبدأ تطبيقه الفعلي في 2013/1/1 خصص بكاملة للقياس بالقيمة العادلة ليفصل في طرق القياس وكان ثمرة ست سنوات من العمل لكل من *IASB* و *FASB* وقد تخلت مراحل إعداد مناقشات صعبة وطويلة لسببين:¹⁸

-عزم *IASB* إصدار معيار يتعلق بالقيمة العادلة من حيث كيف يتم تحديد قيمة الأصول أو الخصوم دون التعرض إلى متى يتم التقييم على أساس القيمة العادلة أي "متى نستعملها".

-سبب ظرفي يتعلق بتزامن النقاشات حول هذا المعيار مع الأزمة المالية العالمية ومحاولة البعض إيقاف التعامل، على اعتبار أن تحديد القيمة العادلة في الظروف الاقتصادية المستقرة يكون أسهل.

بموجب كل من المعايير المحاسبية المقبولة عموماً والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يشار إلى مصطلح "القيمة العادلة" عادةً إلى القيمة السوقية الحالية (أي سعر الخروج) عندما يكون متاحاً، ويتكون من قيمة تقديرية عندما لا تكون القيمة الحالية مقيدة بشكل مباشر دائماً بسبب السوق لموجودات أو التزام يصبح غير سائل، يقدم المعيار الدولي *IFRS 13* تعريفاً دقيقاً للقيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح المحددة لتطبيقها عبر المعايير الدولية للتقارير المالية لزيادة الثقة وقابلية المقارنة في قياسات القيمة العادلة. فإن كلا من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير *GAAP* الأمريكية تحتضن تسلسل هرمي للقيمة العادلة يستند إلى عملية تقييم ثلاثية المستويات. على وجه التحديد يتم وضع ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة: يتم تطبيق المستوى 1 عندما يمكن الوصول إلى السعر الحالي في سوق سائلة للأداة ذاتها تماماً، يمثل المستوى الثاني السعر الحالي في سوق سائل لأداة مماثلة، والتي يجب تطبيقها لتقييم القيمة العادلة للأداة التي يجب تقييمها وأخيراً يطبق المستوى 3، تشمل التقديرات والتقنيات التقييم التي تستند إلى مدخلات لا يمكن رصدها أو معلومات داخلية أو افتراضات.¹⁹

IV- الخلاصة :

يبقى موضوع معايير المحاسبة الدولية وأثارها على البيئة الاقتصادية للمؤسسة ككل والمؤسسة بمختلف أنواعها بصفة خاصة من أجل الوصول دائماً إلى إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية لها وكذا تلبية احتياجات كل مستخدمي القوائم المالية بصفة عادلة وكافية، وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف تتميز المعايير *IAS/IFRS* بالتطور المستمر والمرونة الكبيرة لمواجهة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد خاصة في حالة الأزمات بإعطاءها للحلول التي تمنع حدوث أزمات جديدة أو على الأقل تخفض من أثارها السلبية طبعاً بمساهمة محاسبية وهو ما اتضح جلياً بعد اتهام المعيار *IAS 39* كونه أحد أسباب حدوث أزمة 2008 من خلال تقييمه للأصول المالية بالقيمة العادلة جاءت المعايير *IFRS 9* و *IFRS 13* لتصحيح ما كان وإعطاء حلول أو تقنيات أقل تعقيداً للتقييم والإفصاح وحتى العرض والتي تعتبر من المكونات الأساسية للمحاسبة، زمنه نجد أن لمعايير المحاسبة علاقة بالأزمات الاقتصادية سواء في حدوثها أو حتى محاربتها والتخفيف من أضرارها.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ .احمد حسن سامي، هل تؤرخ الأزمة المالية العالمية لعودة سيطرة الدولة على الاقتصاد، رؤية تحليلية، نقلا عن www.cenoryarabic.canalblog.com
- ² .الملليكي هدف، مفهوم إدارة الأزمات، www.aljazira.com
- ³ . عبوي زيد، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق، عمان الأردن، 2006، ص 36
- ⁴ . عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية لعالمية و تداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، ملتقى 20-21 أكتوبر 2009
- ⁵ . علوش إبراهيم، نمو فهم منهجي للآزمة المالية الدولية، تم الإطلاع على المقال من الموقع www.freearabvoice.org/arabic/maqalat/Na700fehemmanhjyle2azmat_almalyeh.htm
- ⁶ .عبد الله الشحاتة، الأزمة المالية المفهوم والأسباب نقلا عن: <http://www.pidegypt.org/download/azma.doc>
- ⁷ . عماري صليحة ،فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة " إمكانية تطبيق IAS في البنوك " مذكرة ماجستير ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2006/2005.
- ⁸ . عباس مهدي الشيرازي :نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، الكويت ، 1990، ص253.
- ⁹ . سعد الساكني و.أحسن عمر محمد ، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى 2015 ، عمان الأردن، ص12.
- ¹⁰ . خالد جمال الجعارات،معايير التقارير المالية الدولية 2007:IAS/IFRS، دار إثناء للنشر والإشهار الطبعة الأولى2008،ص27.
- ¹¹ . Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton , Comptabilité Internationale , Edition Vuibert , 1997 , P132.
- ¹² . Bourkaib Abderrahmane Adnane, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS Et Les Perspectives De Leur Adoption En Algérie , Thèse De Magistère L'Université D'Alger , 2006/2007 P38.
- ¹³ . Lionel Escaffre, Réda Sefsaf,L'impact comptable de la crise financière sur la volatilité des titres bancaires : Cas de la France, l'Italie et l'Allemagne. Crises et nouvelles problématiques de la Valeur, May 2010, Nice, France. pp.CD-ROM, 2010. <hal-00481105>p6
- ¹⁴ . André Farber et Victor Ginsburgh, CRISE FINANCIÈRE ET NORMES COMPTABLES revue-reflets-et-perspectives-de-la-vieconomique-2010-1-page-23.
- ¹⁵ . مقال منشور في منتديات بوابة العرب بعنوان: الأزمة المالية المعاصرة ودور المحاسبة ، مقال منشور يوم 2012/5/3
- ¹⁶ . Henri Olivier, Crise financière et IFRS : quelles leçons en tirer, Journée d'études, l'IEC et la section belge de l'Académie des Sciences et Techniques Comptables et Financières,23/11/2009.
- ¹⁷ . أحمد يعقوب ،البنك المركزي المصري"تطبيق المعيار الدولي IFRS9 يعزز ثقة المودعين في البنوك ، مقال منشور في جريدة اليوم السابع المصرية يوم 2017/10/27 (www.youm7.com/story/2017/10/27)
- ¹⁸ .16Groupe mazar, IFRS 13 «Evaluation de la juste valeur»-L'essentiel de la norme en 40 questions/réponses, 07/2012 P4.
- ¹⁹ . Elisa Menicucci ,Fair Value Accounting within a Financial Crisis:An Examination of Implications and Perspectives International Journal of Business and Social Science, Vol. 8, No. 2; February 2017,p43.